

ماركس والشرق الأوسط ٢/٢

جليبر الأشقر

باحث وأكاديمي لبناني
في معهد الدراسات

الشرقية والافريقية

بجامعة لندن، من

مؤلفاته «الشعب

يريد. بحث جذري في

الانتفاضة العربية»،

٢٠١٣ و«انتكاسة

الانتفاضة العربية.

أعراض مرضية»،

٢٠١٧.

ترجمة: يزن الحاج

نشر فيما يلي ترجمة للنصف الثاني من دراسة كتبها جليبر الأشقر بما هي فصلٌ من فصول «كتاب أكسفورد عن كارل ماركس» (The Oxford Handbook of Karl Marx) الذي سيصدر قريباً عن منشورات جامعة أكسفورد. وكنا قد نشرنا النصف الأول من الدراسة في العدد المزدوج ٢٠ - ٢١ من بدايات.

تزال مطبوعة بارث الأنماط الزراعية السابقة للرأسمالية وعلى خلفية مدينته كانت لا تزال تتسم بغلبة الحرف البورجوازية الصغيرة التقليدية.

في الحقيقة، يمكن إثبات كون التشابه بين فرنسا أو ألمانيا في القرن التاسع عشر وبين أجزاء من الشرق الأوسط في القرن العشرين أو حتى في الزمن الراهن، يساوي - إن لم يفق - التشابه بين سمات هذين البلدين الأوروبيين في القرن التاسع عشر ووضعهما في القرن العشرين، ناهيك من الزمن الراهن. وقد تسبب التوتّر الذي نجم في فرنسا وألمانيا القرن التاسع عشر عن التركيب بين ضعف طبقة رأسمالية لا زالت ناشئة، والضعف الملازم لطبقة عاملة لا زالت في طور البزوغ، والقوة المتواصلة لطبقة ملاك أراضٍ انحدرت من أصول ما قبل رأسمالية، هذا التوتّر تسبب في قيام سلطة الدولة التنفيذية بدور فوقي أساسي. هكذا كان لدور لويس نابوليون بونابارت في فرنسا أو دور أوتو فون بسمارك في بروسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قدرٌ أكبر من المرادفات في الشرق الأوسط ممّا في أوروبا خلال القرن العشرين.

فإنّ مقولة البونابارتيّة التي شرحها ماركس في رائعته في التحليل الاجتماعي - التاريخي الثامن عشر من برومير لويس بونابارت تشكّل بالتالي، في حقيقة الأمر، مفتاحاً أساسياً لفهم سمة رئيسية من سمات تاريخ تركيا والشرق الأوسط في القرن العشرين. صحيح أنّ تلك المقولة ليست مُصاغة بصورة تامة في كتابات ماركس:

البونابارتيّة

استناداً إلى الإقرار بأن إسهام ماركس في العلوم الاجتماعية كان متركّزاً على أوروبا الغربية بصورة أساسية، كما جاء في بداية هذه الدراسة، قد يحاج بعض الناس أنّ تحليلات ماركس التاريخية العينية لا تلائم سوى ذلك الجزء من العالم، بالرغم من أنّ منهجيته في علم التاريخ تدعي ملاءمة العالم بأسره. بيد أن مثل هذا الرأي لا يمكن أن يؤخذ به إلا بالانطلاق من وجهة نظر جوهرائية بالعمق، تفترض وجود تفرّد وغرابة مطلقين يميزان شتّى أنحاء العالم المكانية - الثقافية. وثمة محاولة أخرى في نكران جدارة إسهام ماركس، قد تبدو أكثر جدوى، تقوم على حصر ملاءمتها بالحقبة التي عاش فيها لا غير، ما يعني اللجوء إلى حجّة زمانية - تمويّة بدلاً من الحجّة المكانية - الثقافية.

وفي واقع الحال، لو تجاهلنا هذه الحجّة الأخيرة، لرأينا في الحجّة الأخرى، الزمانية، تأكيداً لملاءمة تحليلات ماركس في القرن التاسع عشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [مينا] في القرن العشرين. هذا لا يصحّ فيما يخص تحليل ماركس لانكلترا القرن التاسع عشر، وقد كان اقتصادها الرأسمالي الأكثر تطوّراً في ذلك العصر، بقدر ما يصحّ في صدد كتابات ماركس عن بلدان مثل فرنسا وألمانيا، لاسيما في منتصف القرن التاسع عشر حينما كان البلدان لا يزالان يعانيان من آلام مخاض نمط الإنتاج الرأسمالي. والحال أن الرأسمالية تطوّرت في البلدين المذكورين على خلفيّة ريفيّة كانت لا

يتوقعه. فقد نمت صناعته وتجارته إلى أحجام عظيمة؛ وأقام أهل النصب المالي حفلات عديدة كوزمبوليتية؛ وتم تزيين بؤس الجماهير بعرض وقح لرفاهية براقه ومبهرجة ومُنحطة. أما سلطة الدولة، المُحلقة فوق المجتمع ظاهرياً، فكانت في آن واحد كبرى فضائح ذلك المجتمع ومنبت مواطن فساده جميعها^١.

هكذا، فقد آمن ماركس بأن مسار التاريخ قد أثبت صحة تكهنه الأول، الذي صاغه في الثامن عشر من برومير، بشأن دور البونابرتية في رعاية تطوّر الرأسمالية. والحال أنّ بونابارت، كما توقع ماركس بصورة بارعة قبل عقدين تقريباً، قد جمع فعلاً بين الحرص على «السلطة المادية» للبورجوازية والحدّ من «سلطتها السياسيّة والإعلاميّة»:

بكونه حائزاً على السلطة التّنفيدية التي جعلت من نفسها سلطةً مستقلّة، يشعر بونابارت أنّ مهمّة صون «النظام البورجوازي» تقع على عاتقه. ولكنّ قوّة هذا النّظام البورجوازي تكمن في البورجوازية ذاتها. لذا ينظر بونابارت إلى نفسه كممثل عن الطبقة البورجوازية ويصدر قراراته وفق هذا المنطق. ومع ذلك، فهو لم يصبح ذا أهميّة إلا لكونه قد حطّم السلطة السياسيّة الخاصة بهذه الطبقة البورجوازية، ويواصل تحطيمها يومياً. وبالتّيجة، فهو ينظر إلى نفسه كمنادٍ للسلطة السياسيّة والإعلاميّة الخاصة بالبورجوازية، لكنّه، بحماية سلطتها المادية، يولّد سلطتها السياسيّة من جديد. هكذا فلا بدّ من إبقاء السبب حياً؛ أما التّيجة فلا بدّ من التخلّص منها أينما ظهرت^٢.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفارق في الظروف التاريخيّة والتزامن مع رأسمالية أكثر تقدماً في نصف الكرة الغربيّة ومع نموذج دولانيّ غير رأسماليّ مثله الاتحاد السوفييتي، فإنّ النموذج البونابرتيّ يقدّم مفتاحاً أساسياً لتحليل نمط تاريخيّ غداً مستشرباً في الشرق الأوسط في القرن العشرين. هناك، استولت سلطة الدولة بقيادة عسكريّة على السلطة السياسيّة الخاصة بطبقة بورجوازية ضامرة، وياشرت بتصفية سلطة طبقة ملاك الأراضي وبحفز تنمية الرأسمالية الصناعيّة، مع تشديد قبضتها على الطبقة العاملة التي تطوّرت مع تطوّر تلك الأخيرة.

فباقتناقه هذا النّموذج في المجال العثمانيّ سابقاً في حقبة ما بعد الحرب العالميّة الأولى، قاد مصطفى كمال التّغيير الجمهوريّ في تركيا والتّحديث الذي أعقبه على

فهو لم يقدّم في أيّ من كتاباته تعريفاً منهجياً بمفهوم البونابرتية، خلافاً لشتى المقولات الاقتصاديّة التي عزّفها في رأس المال. وقد خلص ماكسيمليان روبل، بعد تتبّعه لتعليقات ماركس الخاصة بونابارت الأول والثاني (نابوليون الثالث) في مجموع كتابات مؤلف رأس المال، خلص إلى القول إنّه لم يجد «نظريّة عن البونابرتية بكلّ ما يمكن قصده بتعبير النظريّة»^١. غير أنّ روبل نفسه ميّز عناصر شتّى لمثل هذه النظريّة؛ وهي تحتاج إلى تجميعها في بناء نظريّ متماسك باللجوء إلى بعض التأويل بهدف ضمان انسجام النظريّة بأسرها. هذا ما سعى هال دريبر إلى تحقيقه في المجلّدات التي خصّصها لجمع آراء ماركس الاجتماعيّة - السياسيّة بصورة منهجيّة^٢.

ودعنا ننتقل هنا من تقييم ماركس للبونابرتية كما ورد في كتابه الحرب الأهليّة في فرنسا عند المحطة التي انتهى إليها مسار النموذج الفرنسيّ الذي جسّده نابوليون الثالث، بعد «أنّ تكتّشف عفنه، وعفن المجتمع الذي كان قد أنقذه، بفعل جراب بروسيا»^٣، أي بعد هزيمة بونابارت في حرب عام ١٨٧٠ بين فرنسا وبروسيا. يتلخّص التقييم المذكور في الجملة الآتية، حيث كلمة «الإمبرياليّة» يحيل إلى إمبراطوريّتيّ البونابرتيّين:

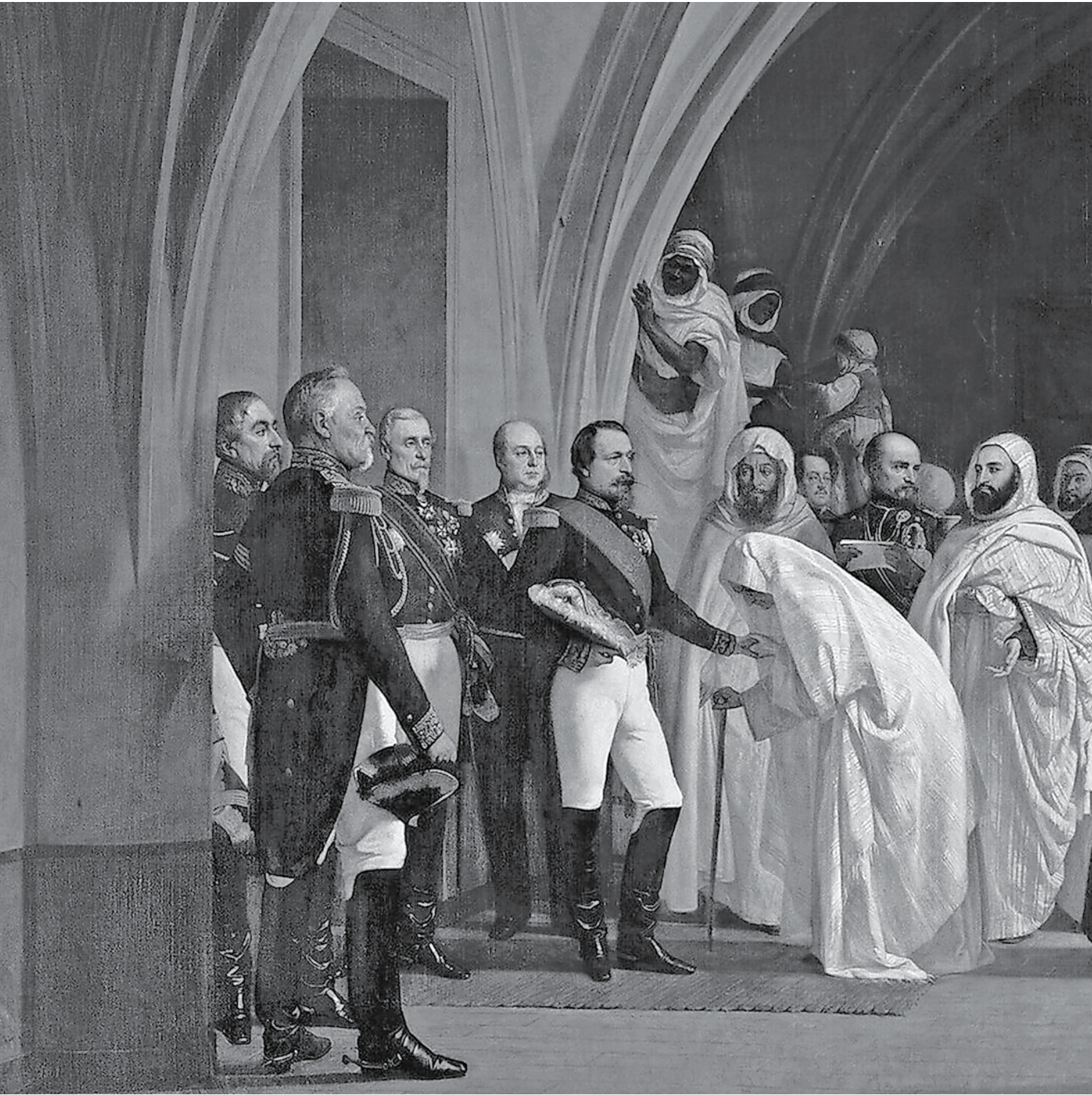
الإمبرياليّة هي، في آن واحد، الشكل الأعلى والأكثر عهراً من أشكال سلطة الدولة التي شرع المجتمع البورجوازي الناشئ في صياغتها كوسيلةٍ لتحزّره الذاتي من الإقطاع، والتي انتهى المجتمع البورجوازيّ مكتمِل النموّ إلى تحويلها إلى وسيلة من أجل استعباد الرأسمال للعمال^٤.

هكذا فإنّ البونابرتية، في نظر ماركس، هي في نهاية المطاف وسيلة تستخدمها البورجوازية في وجه طبقة ملاك الأراضي التي سبقتها في السّلطة كما تستخدمها في وجه الطبقة العاملة التي تتحدّى سلطتها الجديدة. ففي الحالة الأولى، التي جسّدها نابوليون الأول، يمكن تقييم دور البونابرتية التاريخي على أنّه تقدّمي؛ لكنّ مثل هذا التقييم يصبح أصعب بكثير في الحالة الثانية، «حينما تكون البورجوازية قد فقدت قدرتها على حُكم الأُمّة، بينما لم تكتسب الطبقة العاملة تلك القدرة بعد»، وفقاً لتقدير ماركس^٥. وقد أفرّ مع ذلك بالفقرة في التطوّر التي حدثت في ظل الإمبراطوريّة الثانية فضلاً عن «العفن» المشار إليه أعلاه.

في ظل سيطرتها، اكتسب المجتمع البورجوازيّ، المتحرّر من المشاغل السياسيّة، تطوّراً لم يكن هو نفسه



❖
الرئيس نابوليون
الثالث محرراً
الأمير عبد القادر
من قلعة أمبواز، في
١٦ تشرين الأول /
أكتوبر ١٨٥٢



التصنيع الذي سبق أن شهدته، كان لها سمات مشتركة مع فرنسا وألمانيا في مرحلتها الصناعية الأولى أكثر مما كان لها مع روسيا في بداية القرن العشرين، حيث كانت المدن محصورة تاريخياً وحيث كان تصنيع واسع النطاق قد انطلق برعاية الدولة، بحيث كانت الطبقة العاملة الصناعية طاغية على البورجوازية الصغيرة المدنية. وبالتالي، فإنّ قسماً كبيراً من تحولات ماركس وإنغلز بشأن السيرورات الثورية في فرنسا وألمانيا، والموجة الثورية الأوروبية الكبرى لعام ١٨٤٨ على الأخص، ملائمٌ كثيراً لتحليل الاضطراب السياسي الذي شهدته بلدان عديدة في منطقة مينا خلال القرن العشرين.

والحال أن الحركات القومية البورجوازية الصغيرة التي ظهرت في المنطقة بدءاً من ثلاثينيات القرن العشرين، والتي عرف عددٌ كبيرٌ منها تجذراً يسارياً في الستينيات، إنّما تشبه في بعض سماتها الديمقراطيةين البورجوازيين الصغار الألمان الذين صاغ ماركس وإنغلز موقفاً تكتيكياً شهيراً إزاءهم عام ١٨٥٠. بيد أن مقولة «الديمقراطيون البورجوازيون الصغار» السياسية، التي تشير إلى تلك التيارات البورجوازية الصغيرة التي تكافح من أجل التحوّل القومي - الديمقراطي لمجتمعاتها (إلغاء الإقطاع والحكم الملكي، والتوحيد القومي) والتي كانت سائدة في ثورات عامي ١٨٤٨ - ١٨٤٩، تلك المقولة كادت تغيب عن البيان الشيوعي الذي كتبه ماركس وإنغلز قبيل تلك الثورات^{١٠}. فنجد في البيان تقييماً للنزعات السياسية المتضاربة التي كانت تمرّق شتى الفئات الاجتماعية الخاصة بالبورجوازية الصغيرة («الطبقة الوسطى الدنيا»^{١١}) على النحو التالي:

أما أعضاء الطبقة الوسطى الدنيا، الصناعي الصغير والتاجر الصغير والحرفي والفلاح، فهؤلاء جميعاً كافحون البورجوازية إنقاداً لوجودهم كفئات من الطبقة الوسطى. فهم ليسوا بثوريين بل هم محافظون، لا بل رجعيون لأنهم يحاولون جعل عجلة التاريخ ترجع القهقري. وإذا صدف أن كانوا ثوريين، فهذا يكون فقط بالنظر إلى انتقالهم الوشيك إلى البروليتاريا. فيدافعون حينذاك عن مصالحهم المقبلة لا عن مصالحهم الراهنة، ويهجرون موقعهم لينتقلوا إلى موقع البروليتاريا^{١٢}.

ومع هذا، فإنّ الحدس أعلاه يوفّر مدخلاً مفيداً جداً إلى فهم التقاطب السياسي الشديد الذي عرفته البورجوازية الصغيرة في الشرق الأوسط في القرن العشرين. ففي أحد قطبي الطيف السياسي، انضم قسمٌ من البورجوازية

نحو استعمار بعض سمات كلٍّ من البونابرتيين الفرنسيين وإنجازاتهم، مع مزجها ببعض الإلهام المستمد من الاتحاد السوفييتي (الخطة الاقتصادية الخمسية على الأخص). وبات كمال نموذجاً مُلهماً للضباط الشبان المصريين - وذلك بقدر أكبر بكثير مما ألهمتهم المحاكاة المعاصرة للنموذج الإمبراطوري الفرنسي التي نفذها رضا شاه في إيران.

النسخة الناصرية من البونابرتية الكمالية. كما قادها جمال عبد الناصر في مصر ستصبح بدورها نموذجاً سيحتذى في عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما النسخة الناصرية من البونابرتية الكمالية، التي تزعمها جمال عبد الناصر في مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحرب عام ١٩٤٨ العربية - الإسرائيلية، فقد غدت بدورها نموذجاً تمّ الاحتذاء به في عدد من بلدان منطقة مينا: سوريا والعراق واليمن الشمالي والجزائر والسودان وليبيا (مع تأثير هام على التطورات في كلٍّ من لبنان وتونس). في تلك المنطقة كانت جاذبية النموذج السوفييتي أكبر بكثير مما كانت عليه في تركيا الكمالية. وباستثناء اليمن الشمالي الذي كان غارقاً في الحرب الأهلية، عرفت مصر والبلدان الخمسة التي تأثرت بالناصرية مزيجاً من التأميمات الشاملة وبناء منشآت تملكها الدولة، بما أفضى إلى قطاع صناعي واقتصادي كليّ يهيمن عليهما القطاع العام إلى حدّ كبير. وبداً فإنّ النسخة الناصرية من البونابرتية قد بلغت درجة عالية من حلول سلطة الدولة محلّ الحكم البورجوازي المباشر، وهو حلولٌ تجاوز حدود المجال السياسي ليطل المجال الاقتصادي أيضاً. وكان ماركس قد تصوّر لوهلة قصيرة حدوث هذا الاحتمال عند مناقشته لـ«الاشتراكية الإمبراطورية» الخاصة بالبونابرتية الثانية^{١٣}.

البورجوازية الصغيرة والطوباوية الرجعية

بخلاف البونابرتية التاريخية، جاءت التجارب الناصرية - البونابرتية في منطقة مينا بغالبيتها العظمى بقيادة ضباط تحدّروا من شرائح البورجوازية الصغيرة المدنية أو الريفية. من هذه الزاوية، فقد كان لمنطقة مينا، مع الأهمية التاريخية للحضارة المدنية التي ميّزتها وحدود

النظر الثقافي الغريبة. إذ من المعروف تماماً أنّ الولايات المتحدة، في تحالفها مع المملكة السعودية طوال عقود، قد استخدمت السلفية الإسلامية بكثافة في صراعها ضد القوى القومية اليسارية والقوى الشيوعية في المنطقة. وقد بلغ هذا الاستخدام للسلفية الإسلامية ذروته في الدعم الذي منحه واشنطن والرياض، ومعهما المؤسسة العسكرية الباكستانية، للجماعات الإسلامية السلفية التي حاربت الاحتلال السوفييتي لأفغانستان والنظام الذي خلفه بعد انتهائه. وبات معروفاً من الجميع اليوم أنّ هذه التجربة وفّرت ميدان استقطاب وتدريب لأعنف أشكال السلفية الإسلامية، التي كان تنظيم «القاعدة» أبرزها. وثمة حقيقة لقيت اهتماماً أقل، هي أنّ الولايات المتحدة، عند احتلالها العراق للإطاحة بنظام طالم كان يُعدّ نظاماً محدثياً علمانياً، جلبت معها طيفاً من القوى الأصولية الإسلامية، مثل «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» و«حزب الدعوة الإسلامية» و«الحزب الإسلامي العراقي». وقد تعمّدت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة ضمّ هذه الأحزاب إلى مجلس الحكم الذي أسسته إثر الاحتلال بفترة وجيزة. ومن خلال تمكين مثل هذه القوى الدينية - الطائفية، مع تفكيك مؤسسات اتحادية أساسية أقامتها الدولة السابقة وذلك بهدف توفير صفحة بيضاء لحلم المحافظين الجدد الأحق في ترسيخ «ديمقراطية» كانوا يظنون أنّها ستصبح نموذجاً للمنطقة بأسرها، لعب الاحتلال الأميركي دوراً جوهرياً في إطلاق العنان لدينامية سياسية في العراق سرعان ما طغى عليها طيف الأصولية - السلفية الإسلامية بأكمله. وقد تضمّن الأمر الصنف الأعنف، تنظيم «القاعدة»، الذي تحوّل إلى «الدولة الإسلامية في العراق»، ثم إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» وصولاً إلى «الدولة الإسلامية»، بلا إضافات مكانية إلى الاسم، ولأذرعها التي امتدّت بعيداً. أما كون السياسة الأميركية قد ارتدّت على الولايات المتحدة إلى درجة منحها إيران، الدّ أعدائها، تأثيراً مهيماً على حكومة العراق، فليس سوى أفدح تجلّيات العواقب غير المقصودة لتدخّل واشنطن الإقليمي.

المسلك الريعي

إنّ التحليل الماركسيّ للرّيع وللنموذج الريعي، كما صيغ في كتاب رأس المال، أداة إجرائية محورية أخرى في تحليل الشرق الأوسط، وذلك على الأخصّ بفعل الأهمية

الصغيرة إلى الأحزاب الشيوعية التي تعرّف نفسها بأنّها أحزاب عمّالية، بينما انضمّ قسم آخر، في القطب المقابل من الطيف، إلى الحركات الإسلامية الأصولية - السلفية، التي شكّلت جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر عام ١٩٢٨ نموذجها الأولي.

وبصورة خاصة، فإنّ التقدير القائل إنّ قطاعات من البورجوازية الصغيرة تعارض البورجوازية «إنفاذاً لوجودها» الاجتماعي، وإنّها بذلك تتعدّى الموقف المحافظ لتكون «رجعيةً لأنّها تحاول جعل عجلة التاريخ ترجع القهقري» - هذه الفكرة الهادية هي مفتاح مفيد جداً لفهم الأصولية - السلفية الإسلامية، التي يقوم برنامجها على إعادة إحياء مؤسسات وشريعة الإسلام الأول، إذ يزعمون أنّها تمثّل الكمال الأزلي ولا تحتاج سوى إلى حد أدنى من التكيف مع الأزمنة الحديثة. وفي واقع الحال، فإنّ أصناف الأصولية - السلفية الإسلامية جميعها تتشارك الالتزام بما يمكن وصفه بأنّه في الأساس يوتوبيا قروسطية رجعية أو، لو توخينا المزيد من الدقّة، يوكرونيا (uchronia) قروسطية رجعية، أي مشروع يصرّح بعزمه على إحياء النظام الاجتماعي والسياسي لماضي قروسطيّ جرى تحويله إلى أسطورة.

ومن خلال التشديد على المحفّزات الاجتماعية - الاقتصادية لمثل هذا الحنين إلى الماضي، تسمح وجهة النظر الماركسية بتفسير صعوده السياسيّ تفسيراً مادياً - لا كنوع من أنواع الارتداد الوراثيّ ذي الجذور الثقافية بل كردّة فعل طبيعية لبعض قطاعات البورجوازية الصغيرة التي يسحقها تطوّر الرأسمالية، على الأخص حينما تحفز هذا التطوّر وتحرفه في آن واحد إمبريالية راسخة في حيّز ثقافيّ مختلف. ولا يصعب على وجهة النظر هذه فهم التحوّل البورجوازيّ (البُرْجُزَة) الذي طرأ على أقسام من هذه الحركات، كما هي حال قطاعات كبيرة من الإخوان المسلمين من خلال ارتباطهم بمشايع الخليج. وفي واقع الحال، فالتفسير الماديّ هو وحده القادر على تقديم تفسير اجتماعيّ للفوارق بين مختلف الجماعات الأصولية - السلفية الإسلامية يتعدّى تفسيرها بالفوارق الأيديولوجية القائمة بينها الذي هو أشبه بتفسير الماء بالماء.

علاوةً على ما سبق، فإنّ الاستشراء الراهن الظاهريّ للأصولية - السلفية الإسلامية في الشرق الأوسط يوفّر ما هو ربما التبيان الأوضح للمفارقة في دور الإمبريالية الغربية عندما تصون سمات عتيقة، متخلّفة من وجهة

السماء، عدا عن ذلك كله فإنّ دَينَ الدولة أدى إلى نشوء الشركات المساهمة، والمتاجرة بالأوراق المالية من كلّ نوع، والمضاربة بها، وباختصار إلى نشوء المقامرة في البورصة والطغمة المصرفية المعاصرة^{١٦}.

إنّ تقييماً ماركسياً للربح والمسلك الربحي أمر جوهريّ من أجل تجنّب مطبّ فصل «الدولة الربعية» عن التحليل الطبقيّ، وهو مطبّ سائد في الأدبيّات التقليديّة التي تتناول المشايخ النفطية^{١٧}. ومع هذا، وبسبب قصور في سبر المؤسسات السياسيّة وتطوّرها التاريخي، لا يُقدّم التراث الماركسيّ أدوات ملائمة لتفسير فريدة الدول «الميراثية» التي تسم هذه المنطقة، كما لتفسير نزعة معظم الأنظمة للميل إلى هذا النوع من التشكيل. إن إسهامات ماكس فيبر في علم الاجتماع السياسيّ، التي تعوّض نمذجتها المؤسساتية الثريّة عن نقطة الضعف هذه في الماركسيّة، تُوفّر مُكفلاً مفيداً على هذا الصعيد - ولكن، مجدداً، بشرط أن تترافق مقولاتها مع التحليل الطبقيّ وأن تتعمّق في المصالح الماديّة.

الثورة و«الربيع العربيّ»

أخيراً، فإنّ الانتفاضة العربيّة المدهشة التي اندلعت عام ٢٠١١ تقدّم تبياناً نموذجياً لنظرية ماركس في الثورة بوصفها نتيجة للصدام بين تطوّر القوى المنتجة من جهة، وعلاقات الإنتاج التي تُعيق هذا التطوّر، علاوةً على الأجهزة السياسيّة التي تصونها، من الجهة المقابلة. ونجد عرض ماركس لهذه النظرية الأكثر اقتضاباً في تلخيصه لتفسيره الماديّ للتحوّل التاريخيّ الذي صاغه عام ١٨٥٩: «عند مرحلة معيّنة من تطوّرهما، تدخل قوى المجتمع الإنتاجية المادية في تناقض مع علاقات الإنتاج القائمة ... وتحوّل تلك العلاقات من أشكال تتطوّر القوى المنتجة من خلالها إلى قيود تعيق هذه القوى. وعندئذ تبدأ حقبة من الثورة الاجتماعية»^{١٨}.

وقد اندلعت انتفاضة عام ٢٠١١ في منطقة كانت تعاني طوال عقود من ركود في النمو الاقتصاديّ تلازم مع معدّلات هائلة في البطالة الجزئية والبطالة الكاملة. وتحوّلنا أدوات التحليل الماركسيّ تحديد سبب إعاقة التنمية هذه وتحديد مكمّنه بدقّة، أي في العلاقة الفريدة بين الطبقة والدولة التي تسم المنطقة. وفي هذه الحالة، لا ينبغي أن تُفهم «علاقات الإنتاج» بمعنى النموذج الاجتماعيّ - القانونيّ الكامل للاستغلال - وإن كانت هذه العلاقات رأسمالية بالتأكيد، بهذا المعنى، في الشرق الأوسط

الجوهريّة لاحتياطات المنطقة من النفط والغاز، وبالتالي بفعل أهميّة ريع النفط والغاز (ربيع منجمي) في تشكيل اقتصاداتها وسياساتها. وكما أكد ماركس نفسه، فإنّ تحليله للربح الزراعيّ «ينطبق عموماً على الربيع المنجمي أيضاً»^{١٩}، حتى مع وجود فوارق واضحة بين ريع الأرض والربيع الزراعيّ والربيع المنجمي، أشار إليها ماركس في المجلد الثالث من رأس المال.

وبذا، فإنّ تحليل ماركس للمسلك الربحيّ يقدّم مفتاحاً هاماً لفهم السلوك والدور الاقتصاديّين اللذين يميّزان الفئات الربعية التي تحكم «الدول الربعية» النموذجية في منطقة مينا: المشايخ النفطية الثرية المنتسبة إلى مجلس التعاون الخليجيّ. فإنّ قسماً من «فائض» ريع النفط والغاز الذي تملكه هذه الدول يجري تحويله إلى رأسمال شبه ربيعيّ من خلال إقراضه إلى الدول الصناعية بشراء سندات دَين عامة، بما يساهم في زيادة الدَين العام، الذي - بعد أن كان «إحدى أقوى روافع التراكم البدائي»^{٢٠} - بات يشكل قسماً أساسياً من سيرورة المضاربة وهيمنة الرأسمال الماليّ التي تقع في صميم الرأسمالية النيوليبرالية الراهنة^{٢١}.

إن تحليل ماركس للمسلك الربحيّ يقدم مفتاحاً هاماً لفهم السلوك والدور الاقتصاديّين اللذين يميّزان الفئات الربعية التي تحكم «الدول الربعية» النموذجية في منطقة «مينا»: المشايخ النفطية الثرية المنتسبة إلى مجلس التعاون الخليجيّ.

فهو [الدَين العام] يمنح النقود العاقر، كما لو بلمسة عصا سحرية، القدرة على الإنجاب، ويحوّلها بذلك إلى رأسمال، قاضياً على أيّ حاجة تعرّضها إلى المتاعب والأخطار الملازمة لتوظيفها في الصناعة، أو حتى في أعمال الربا. ولكنّ دائني الدولة لا يعطون شيئاً في واقع الأمر، فالمبالغ التي يقرضونها تتحوّل إلى سندات دين حكوميّة، يسيرة التداول، تظلّ تعمل بين أيديهم مثلما تعمل النقود الفعلية تماماً. ولكن، عدا عن خلق طبقة من أصحاب الربح المتبظّرين، وعدا عن الثروة المرتجلة التي يجنيها الممولون الذين يلعبون دور الوسيط بين الحكومة والأمة، وكذلك عدا عن متعهدي جباية الضرائب والتجّار وصناعيّ القطاع الخاص، الذين يذهب إليهم جزء كبير من كلّ فرض حكوميّ كرأسمال يهبط من



أزمة حادة مديدة وانهايار، مع تكرار لأحداث عنف كثيفة. إن هذا الفهم الماركسي لطبيعة التغيير المطلوب لتحرير تنمية المنطقة من قيودها هو وحده الذي يُمكن من إدراك كون الشرق الأوسط قد دخل حقبة تاريخية طويلة الأمد من الاضطراب الاجتماعي والسياسي.

الهوامش

- ١ Maximilien Rubel, *Karl Marx devant le bonapartisme*, The Hague: Mouton & Co, 1960, p. 150 - 151
- ٢ Hal Draper, *Karl Marx's Theory of Revolution, Vol. I: State and Bureaucracy*, New York: Monthly Review Press, 1977.
- ٣ الفصول ١٥ - ١٨ مخصصة لمسألة البونابرتية Karl Marx, *The Civil War in France*, in MECW, vol. 22, p. 330
- ٤ المرجع عينه
- ٥ المرجع عينه.
- ٦ المرجع عينه
- ٧ Karl Marx, *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*, MECW, vol. 11, p. 194
- ٨ Draper, *Karl Marx's Theory of Revolution*, pp. 444 - 451
- ٩ Karl Marx and Frederick Engels, «Address of the Central Authority to the League» (March 1850), MECW, vol. 10, pp. 277 - 287
- ١٠ باستثناء الإشارتين إلى الديمقراطيين الاجتماعيين في القسم الأخير من البيان
- ١١ هذه هي الترجمة الإنكليزية لمفردة Mittelstände الألمانية، التي يمكن ترجمتها بـ«الطبقات الوسطى» أو «البورجوازية الصغيرة». وبعود هذا إلى تصنيف الطبقات الاجتماعية في بريطانيا تبعاً لأهمية أرستقراطيتها المعتمدة على الأرض، بحيث كانت مفردة «middle» (وسطى) في عبارة «middle class» (الطبقة الوسطى) تُحيل عادةً إلى البورجوازية. ومن هنا جاءت إضافة كلمة «الدنيا» كُمعادِل لكلمة «الصغيرة»
- ١٢ Marx and Engels, *Manifesto of the Communist Party*, p. 494 [ص ٩١ من النسخة العربية - ترجمة العفيف الأخرس]
- ١٣ Karl Marx, *Capital*, Volume 3, trans. David Fernbach with an introduction by Ernest Mandel, Harmondsworth: Penguin Books, 1981, p. 787 [الطبعة العربية (ترجمة فالح عبد الجبار): ٣، ص ٧٦٠]
- ١٤ Karl Marx, *Capital*, Volume 1, p. 919 [الطبعة العربية: مع ١، ص ٩٢٩]
- ١٥ من أجل تحليل موجز لهذه الظاهرة، انظر Wolfgang Streeck, *The Politics of Public Debt, Capitalist Development, and the Restructuring of the State*, Cologne: Max Planck Institute for the Study of Societies, 2013 (paper). وانظر للمؤلف نفسه،
- «How Will Capitalism End?», *New Left Review*, 87, May - June 2014, pp. 35 - 64
- ١٦ Marx, *Capital*, Volume 1, p. 919 [الطبعة العربية: مع ١، ص ٩٢٩]
- ١٧ من أجل استعراض لهذه الأدبيات، انظر Matthew Gray, *A Theory of «Late Rentierism» in the Arab States of the Gulf*, Doha: Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2011 (paper)
- ١٨ Marx, *Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy*, p. 263
- ١٩ انظر: Gilbert Achcar, *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*, London: Saqi Books and Berkeley: University of Californian Press, 2013.
- الفصلين الأول والثاني على الأخص [صدر الكتاب بطبعته العربية «الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية» عن دار الساقي عام ٢٠١٣]
- ٢٠ نجد هذه المقولات في أعظم مؤلفات ماكس فيبر «الاقتصاد والمجتمع» *Economy and Society* (edited by Guenther Roth and Claus Wittich, 2 vols, Berkeley: University of California Press, 1978)
- علاوة على مقالاته في *Sociology of the Arab World* Achcar *People Want* ٢١

- بل بمعنى السياق الرأسمالي الاجتماعي - القانوني الخصوصي الذي يجري تطوير القوى المنتجة ضمنه، أو يجري حصرها ضمنه بالأحرى^{١٩}. وهذا السياق في الشرق الأوسط تسوده نخب سلطة تتراوح بين الميراثية والنيو - ميراثية في ظروف ريعية أو نصف ريعية. وتنتج عن هذا التشكيل الخصوصي رأسمالية خاصة «مُحددة» سياسياً - لو استعنا هنا أيضاً أحد توصيفات فيبر^{٢٠} - وذلك بمعنى مزدوج من حيث إنها مُحددة بارتباطها بالسلطة السياسية (رأسمالية المحاسيب) كما هي محددة بغياب حكم القانون وانعدام استقرار الظروف السياسية اللذين يحولان دون التخطيط بعيد المدى ويكبحان المجازفة طويلة الأمد الخاصة بنوع الاستثمارات الأكثر ملاءمة للتنمية.

وبنتيجة ترافقها مع انحصار دور الدولة التنموي - منذ بداية السبعينيات في بعض البلدان ومنذ التسعينيات في معظم البلدان الأخرى - الذي أملاه الإيمان النيوليبرالي بتفوق فعالية القطاع الخاص وفرضه صندوق التقد الدولي، أفضت السمات المشار إليها أعلاه إلى انحسار في الاستثمار الإجمالي، وبالتالي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي. وكانت النتيجة ارتفاعاً حاداً في البطالة المتقنة في القطاع غير الرسمي، وارتفاعاً حاداً - على نحو أخص - في البطالة الصريحة، لاسيما بطالة الشباب، إذ تحتل منطقة مينا المرتبة الأولى في العالم في هذا المجال. إن سوء الاستخدام العظيم هذا للموارد البشرية - «قوة العمل» التي تشكل، مع «وسائل الإنتاج»، «القوى المنتجة» وفقاً لتعريف ماركس - إنما هو نتيجة طبيعية لكون «علاقات الإنتاج القائمة» تعمل بمثابة «قيود» على «تطور القوى المنتجة»^{٢١}.

من وجهة نظر ماركسية، هذا هو المسبب الأساسي الكامن وراء الهبة المهولة التي هزت أركان البلاد العربية خلال «الربيع العربي» عام ٢٠١١. وكنتيجة لازمة لهذا التحليل فإن «الربيع العربي» لم يكن مرحلة قصيرة وسلسة من الانتقال الديمقراطي الذي يكفي أن يتكسّر بتغييرات دستورية وانتخابات حرّة، كما اعتقد المنطق السياسي السائد عالمياً، بل لم يكن سوى بداية «حقبة من الثورة الاجتماعية»: بكلام آخر، لم يكن «الربيع العربي» سوى المرحلة الأولى من سيورة ثورية طويلة الأمد، لا يمكن لها أن تستقرّ من دون تغيير اجتماعي - سياسي جذري، يحرّر تطور القوى المنتجة في المنطقة من القيود المفروضة عليها - وإلا، فستواجه المنطقة خطر